مصر " تتستر" على وفاة المتظاهرين في الذكرى الرابعة لثورة 25 يناير

حذرت منظمة العفو الدولية اليوم من محاولة السلطات المصرية التستر على مقتل أكثر من عشرين شخصاً لقوا حتفهم في مظاهرات بمناسبة انتفاضة عام 2011.

على خلفية حملة الحكومة لتشويه المتظاهرين، جمعت منظمة العفو الدولية معلومات حول وكلاء النيابة الذين يهددون شهود العيان بالقبض وعن قوات الأمن التي احتجزت صحفيين اثنين، وربما أكثر، لتغطيتهما للمظاهرات - وكذلك احتجزت مالا يقل عن 500 من المتظاهرين والمارة في مراكز احتجاز غير رسمية.

وقالت منظمة العفو الدولية إن الأوامر الصادرة بإجراء تحقيقات رسمية في عمليات القتل تهدف فيما يبدو إلى تمييع الأدلة المتزايدة على تصرفات قوات الأمن العنيفة وغير القانونية.

وقد توصلت أبحاث منظمة العفو الدولية إلى أنه في الأيام بين 23-26 يناير/ كانون الثاني، استخدمت قوات الأمن مراراً وتكراراً القوة المفرطة لتفريق المظاهرات، أو تقاعست عن التدخل في اشتباكات بين السكان والمحتجين لوقف العنف الدائر بينهم.

وقد تحولت بعض الاحتجاجات إلى العنف، بإطلاق عدد قليل من الأفراد الذخيرة الحية. كما وقع أيضاً عدد من التفجيرات في أنحاء البلاد المختلفة وخاصة في القاهرة والإسكندرية وشمال سيناء.

توفي ما لا يقل عن 27 شخصا في أعمال العنف، وفقا للمعلومات المتوفرة لدى منظمة العفو الدولية، من بينهم اثنان على الأقل من النساء، هما سندس رضا أبو بكر وشيماء الصباغ، وصبي يبلغ من العمر 10 سنوات، هو مينا ماهر. وقالت وزارة الداخلية إن اثنين من أفراد قوات الأمن لقيا حتفهما كذلك في اشتباكات مع المحتجين.

ووجدت منظمة العفو الدولية أن قوات الأمن أطلقت الغاز المسيل للدموع مرارا و الخرطوش ، والأسلحة النارية الأخرى في بعض الأحيان وبشكل عشوائي على جموع المتظاهرين والمارة الذين كانوا لا يشكلون أي تهديد. وفي حالات أخرى انتظرت قوات الأمن لعدة ساعات قبل التدخل لوقف العنف بين المتظاهرين والسكان مما أدى إلى سقوط العديد من القتلى.

فشلت قوات الأمن في السيطرة على الوضع، أو الرد على العنف بطريقة متناسبة. كما أن وجود أفراد مسلحين بين المتظاهرين لا يسمح لقوات الأمن بإطلاق النار بشكل عشوائي. ويجب على السلطات المصرية أن توضح أنها لن تتسامح مع الاستخدام المفرط للقوة والأسلحة النارية. ويجب عليها أن تتأكد من أداء قوات الأمن لواجبها في حماية جميع المصريين من العنف بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية.

واستعرضت المنظمة شهادات المتظاهرين وشهود العيان والمحامين في مجال حقوق الإنسان، فضلا عن لقطات الفيديو وصور الاحتجاجات - بما في ذلك لقطات مروعة من وفيات شيماء الصباغ - 32 عاماً- في القاهرة في 24 يناير/ كانون الثاني والطفل مينا ماهر - 10 أعوام - في 25 يناير/ كانون الثاني في عين شمس، القاهرة.

في الأيام الأخيرة، ردت الحكومة المصرية على الانتقادات الموجهة ضدها، لافتة النظر إلى التحقيقات من قبل النيابة العامة في أعمال العنف.

ومع ذلك، ورغم أنها وعدت بتحقيقات مستقلة، فإن السلطات تسعى جاهدة لتغطية تصرفات قوات الأمن، حسبما توصلت إليه منظمة العفو الدولية.

في البيان الصادر في 26 يناير/ كانون الثاني، نفى وزير الداخلية بشكل قاطع الاتهامات بأن قواته أطلقت النار على المتظاهرين السلميين، وادعى أن المظاهرات كانت من عمل جماعة الإخوان المسلمين، التي قال إنها عازمة على التسبب في " الفوضى".

وفي الوقت نفسه تحتجز قوات الأمن مالا يقل عن 500 شخص في جميع أنحاء البلاد وفقاً لوزير الداخلية الذي يتهمهم بأنهم أنصار " جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية". و تعلم المنظمات غير الحكومية في القاهرة عن القبض علي ما لا يقل عن 200 من المتظاهرين والمارة في القاهرة في معسكرات الأمن المركزي على مداخل القاهرة - والتي لا يعترف القانون المصري بها كأماكن رسمية للاحتجاز حيث انها لا تخضع للرقابة القضائية.

وقالت إحدى منظمات حقوق الإنسان المصرية لمنظمة العفو الدولية إن الشرطة تحتجز أيضاً اثنين على الأقل من الصحفيين الذين كانوا يوثقون المظاهرات.

وقد رفضت النيابة العامة الكشف عن امكان احتجاز المتظاهرين الذين تم القبض عليهم وعرقلت محاولات بعض المحامين في مجال حقوق الإنسان لتمثيل المعتقلين أو تقديم شكاوى بحالات الاختفاء القسري.

وأمرت النيابة أيضا بالقبض علي شهود عيان على مقتل شيماء الصباغ الذين تقدموا للادلاء بشهادتهم حول ما رأوه، وهي خطوة تهدف فيما يبدو إلى ترهيب شهود العيان من الشهادة ضد الشرطة.

و تعتمد التحقيقات الرسمية في حوادث القتل كلياً على شهود الشرطة وعلى تقارير قوات الأمن وأجهزة الاستخبارات، حسبما أخبر محامو حقوق الإنسان منظمة العفو الدولية.

وقد أثبتت السلطات المصرية منذ فترة طويلة أنها غير راغبة أو غير قادرة على تقديم تحقيقات مستقلة ومحايدة في انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من مقتل مئات المحتجين على أيدي قوات الأمن منذ يوليو/ تموز 2013، فلم تسف التحقيقات حتى الان عن أي محاسبة لقوات الأمن أو المسؤولين الحكوميين.

في نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي تمت تبرئة الرئيس السابق حسني مبارك ووزير داخليته، حبيب العادلي، من تهمة قتل مئات المتظاهرين خلال انتفاضة يناير/ كانون الثاني 2011.

هذا ولم تتخذ السلطات أي إجراء لكبح جماح قوات الأمن، على الرغم من تواتر الانتهاكات المرتكبة واتساع نطاقها، ولا سيما في مجال تعامل الشرطة مع المظاهرات في الواقع، إن سن قانون التظاهر في نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، قد أعطى الضوء الأخضر لمزيد من مثل هذه الانتهاكات مع الاستمرار مع الإفلات من العقاب.

ومن المرجح أن تتكرر بانتظام المشاهد المروعة للمحتجين الذين يموتون في شوارع القاهرة ، نظرا لتقاعس السلطات التام عن محاسبة قوات الأمن عن انتهاكات حقوق الإنسان.

وهناك حاجة الآن إلى اتخاذ إجراءات قوية من قبل المجتمع الدولي لمعالجة تزايد عدد القتلى وتفاقم أزمة حقوق الإنسان في مصر.

وقد حثت منظمة العفو الدولية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي على مواصلة تجميد عمليات تسليم الأسلحة والمعدات التي قد تسهل انتهاكات حقوق الإنسان من قبل قوات الأمن.

إن التزام مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الصمت على مصر شهوراً طويلة قد شجع السلطات على ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق غير مسبوق.

ويجب على الدول الأعضاء أن تعمل على مساءلة السلطات المصرية عن انتهاكات حقوق الإنسان واسعة النطاق.

كما يجب على السلطات المصرية فوراً ودون قيد أو شرط الإفراج عن جميع الذين تم القبض عليهم لمجرد ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير أو التجمع.

ويجب عليها كذلك أن تجري تحقيقات سريعة ومستقلة وحيادية في العنف السياسي الذي يقع ضحيته المتظاهرون، والمارة والسكان بين قتيل وجريح، بهدف الوصول إلى الأفراد المسؤولين عن ذلك العنف وضمان تقديمهم إلى محاكمات عادلة، من دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام

حالات

الإسكندرية 23 يناير/ كانون الثاني

سندس رضا أبو بكر، طالبة 17 عاماً، قتلت أثناء مظاهرة في الإسكندرية في 23 يناير/ كانون الثاني. قد أصيبت بطلقات خرطوش في الرأس والوجه.

وكان المتظاهرون قد خرجوا في مسيرة تجوب حي العصافرة بالإسكندرية بعد صلاة الجمعة في منتصف النهار.

وقد فرقت قوات الأمن المسيرة باستخدام الخرطوش والقنابل المسيلة للدموع.

صورت وسائل الإعلام المصرية قتل سندس نتيجة لمشاركتها في الاحتجاجات التي تدعم " جماعة الإخوان المسلمين الإرهابية المحظورة ". كما اتهمت المتظاهرين المؤيدين لمرسي بإطلاق النار عليها.

ويبقى من غير الواضح من هو المسؤول عن وفاة سندس رضا أبو بكر. وقد ادعى بعض المتظاهرين أن " بلطجية" يعملون لحساب قوات الأمن أطلقوا النيران عليها. وذكرت الحكومة المصرية إنها قد قتلت خلال الاشتباكات بين المتظاهرين وأهالي العصافرة.

فتح النائب العام تحقيقاً في قتلها لكنه لم يكشف عن النتائج بعد.

القاهرة 24 يناير/ كانون الثاني

في 24 يناير/ كانون الثاني، أطلقت قوات الأمن النار على شيماء الصباغ، 32 عاماً، أثناء مسيرة في وسط القاهرة. ولقطات الفيديو، والصور التي سجلت لحظاتها الأخيرة، والتي التقطها الصحفيون والناشطون، قد أثارت غضباً واسع النطاق في مصر وخارجها.

كانت شيماء الصباغ تشارك في مسيرة سلمية إحياءً لذكرى انتفاضة ميدان التحرير الشهير في القاهرة نظمها

" حزب التحالف الشعبي الاشتراكي". كانت المسيرة مجموعة صغيرة من المحتجين عددهم حوالي 35 شخصاً يرفعون لافتة تحمل اسم الحزب، ويحملون كذلك الزهور تحية لأرواح المئات الذين لقوا حتفهم خلال انتفاضة 2011. وكان المتظاهرون يسيرون على الرصيف لتجنب عرقلة حركة المرور.

وفي مسيرتهم باتجاه الميدان كان المتظاهرون يهتفون " عيش وحرية وعدالة اجتماعية".

وقال مسؤول في الحزب لمنظمة العفو الدولية إن المحتجين قد خططوا لوضع أكاليل الزهور على " النصب التذكاري" في ميدان التحرير، واختار لتنظيم المسيرة يوم 24 يناير/ كانون الثاني لتجنب أي ارتباط بالمظاهرات المؤيدة للإخوان المسلمين، لأنهم أرادوا فقط إحياء ذكرى مقتل المئات خلال انتفاضة 2011 وليس الاحتجاج ضد الحكومة.

أوقفت قوات الأمن التي تحرس مدخل ميدان التحرير المسيرة عند شارع طلعت حرب القريب من ميدان التحرير.

وقالت نجوى عباس، عضو مكتب الشؤون السياسية في " حزب التحالف الشعبي الاشتراكي" لمنظمة العفو الدولية:

" اقترب أمين عام الحزب، طلعت فهمي، من قائد قوات الأمن وطلب منه السماح لخمسة منا بالمرور للوصول إلى ميدان التحرير لوضع الزهور. لم تدم المحادثة أكثر من دقيقتين. ثم أشار رئيس الأمن إصبعه نحونا.

" ثم انطلقت نيران خراطيش كثيفة من جانب قوات الأمن، ومن مسافة لا تزيد على 10 أمتار. ثم بدأت عربة مدرعة تتحرك نحونا، وتطلق الخراطيش. فررت أنا والناس إلى الشوارع الجانبية. وبعد حوالي خمس دقائق، وجدت زميلي سيد أبو العلا يحمل شيماء وكانت تنزف ولا تتحرك. ولاحقتنا الشرطة وقبضت علي ستة منا، بمن فيهم الأشخاص الذين كانوا يحملون شيماء".

" أخذت شيماء في سيارة خاصة وتوجهت إلى مستشفى قريب. كانت ملقاة على ركبتي وكانت تنزف من فمها ورقبتها. لم تكن تتحرك. ولم يكن على وجهها أي علامة من علامات الحياة. ووصلنا إلى مستشفى قريب. وما أن رأتها الطبيبة، حتى عزتني فيها وقالت لي إنها قد ماتت".

وذكر رئيس هيئة الطب الشرعي في مصر في وقت لاحق أن شيماء الصباغ قد أصيبت بطلقات خرطوش في الظهر والجزء الخلفي من الرأس من مسافة ثمانية أمتار مما تسبب في تهتك في الرئتين والقلب ونزيف حاد في منطقة الصدر.

عزة سليمان، رئيس مركز المساعدة القانونية للمرأة المصرية كانت في مقهى في شارع طلعت حرب وقالت لمنظمة العفو الدولية:

" كانت المسيرة السلمية التي نظمها " حزب التحالف الشعبي الاشتراكي" تسير في شارع طلعت حرب على الرصيف متجهة نحو ميدان طلعت حرب في وسط القاهرة. وكان المحتجون حوالي 30 ويمسكون باللافتات والزهور ويرددون "

عيش وحرية وعدالة اجتماعية". خرجت من المقهى. كان هناك وجود مكثف لقوات الأمن المتمركزة في ميدان طلعت حرب حيث كان المتظاهرون يرددون هتافاتهم. بعضهم كانوا يرتدون أقنعة سوداء. واستمر ذلك دقائق فقط، وبدأت بعدها قوات الأمن بإطلاق الغاز المسيل للدموع والخرطوش على المتظاهرين السلميين".

واستطردت عزة سليمان تقول: "لقد بدأت في الرجوع مهرولة حتى أتجنب طلقات النار. وبينما كنت أركض، رأيت على الجانب الأيمن شيماء الصباغ تسقط على الأرض. اختبأت في شارع جانبي لأتجنب طلقات النار. وحمل بعض المتظاهرين شيماء إلى شارع جانبي. كانت تنزف وكان الناس يستدعون سيارة إسعاف ومن ثم اقتيدت إلى المستشفى ".

ذهبت نجوى عباس وعزة سليمان وثلاثة أشخاص آخرين في وقت لاحق إلى مكتب النيابة العامة للإدلاء بشهادتهم حول ما شاهدوه ويتهموا رسميا قوات الأمن بقتل شيماء الصباغ.

وقالت عزة سليمان إن النيابة أبقتها تنتظر لأكثر من خمس ساعات قبل استدعائها في النهاية إلى الإدلاء بأقوالها. ومع ذلك، فإن وكيل النيابة الذي حقق معهم أنهى تحقيقاته بتوجيه الاتهام إلى الشهود الخمسة بالتظاهر دون ترخيص والاعتداء على قوات الأمن، وأمر بالقبض عليهم. وقالت عزة سليمان أن وكيل النيابة ادعى بأن الاتهامات ضد شهود العيان قامت على أساس شهاداتهم بأنهم شاركوا في مظاهرة غير مصرح بها. ولم يطلق سراح الشهود الخمسة إلا بعد مفاوضات بين المحامين والنيابة العامة.

على الرغم من أن النيابة العامة لم تنته حتى الآن من تحقيقاتها في وفاة شيماء الصباغ، إلا أن النائب العام أعلن بالفعل أن قوات الأمن استخدمت الغاز المسيل للدموع فقط لتفريق المظاهرة في شارع طلعت حرب بعد أن ألقى المحتجون الحجارة والألعاب النارية على القوات. ووفقا للمحامين الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية، فإن بيان النائب العام صدر في الساعة الواحدة صباحاً وقبل بدء التحقيق في قضية مقتل شيماء. وأعرب المحامون عن مخاوفهم من أن النائب العام قد كون رأي حول هذه القضية حتى من قبل أن يبدأ التحقيق.

ورداً على الغضب الشعبي بسبب الحادث، نفى وزير الداخلية أن قواته قتلت شيماء الصباغ، مشيراً إلى أن الشرطة استخدمت الغاز المسيل للدموع فقط لتفريق الاحتجاجات السلمية ولم تستخدم الخرطوش.

أدلة الفيديو والتصوير الفوتوغرافي لمظاهرة شارع طلعت حرب في 24 يناير/ كانون الثاني تتعارض مع رواية وزير الداخلية، وتبين بوضوح قوات الأمن بإطلاق النار على محتجين البنادق من مسافة قريبة.

القاهرة 25 يناير/ كانون الثاني

اندلعت المظاهرات في مناطق مختلفة في القاهرة في 25 يناير/ كانون الثاني بما في ذلك منطقة وسط المدينة والمطرية وعين شمس.

وسط القاهرة

في وسط القاهرة، استخدمت قوات الأمن الغاز المسيل للدموع وطلقات الخرطوش لتفريق مظاهرة أمام نقابة الصحفيين.

وكان المتظاهرين بنقابة الصحفيين قد أغضبهم قرار المحكمة في نوفمبر/ تشرين الثاني باسقاط الدعوي ضد حسني مبارك في تهمة قتل المتظاهرين خلال انتفاضة 2011 وتبرئة وزير داخليته.

وقال طارق حسين (ويعرف أيضا باسم "طارق تيتو") لمنظمة العفو الدولية:

" كنا نتظاهر بنقابة الصحفيين احتجاجا علي الانتهاكات خلال الأربع سنوات الماضية، وعلى وجه التحديد تبرئة مبارك، ووزير داخليته ونجليه من كافة التهم. لم يدم المظاهرة أكثر من 30 دقيقة ورأينا قوات الأمن تقترب من المظاهرة وتطلق علينا الغاز المسيل للدموع. ثم انسحبوا".

وواصل طارق حديثه: "وبعد خمس دقائق، اشخاص يرتدون ملابس مدنية – ونعتقد أنهم من قوات الأمن - بدأوا يرمون الزجاج على المتظاهرين عند النقابة. وفي وقت لاحق تدخلت قوات الأمن وبدأوا بإطلاق النار الغاز المسيل للدموع و

الخرطوش علينا بشكل عشوائي. وكان الاحتجاج سلمياً وفقا لما رأيت. ورأيت فقط أشخاصاً مصابين نتيجة إطلاق الخرطوش من قبل قوات الأمن".

وفي أعقاب اندلاع المصادمات، وشروع قوات الأمن في القبض على الناس بصورة عشوائية، هرعت جرياً في اتجاه شارع طلعت حرب. ولم أشارك في أي احتجاجات بعد ذلك، حيث أن قوات الأمن كانت تلقي القبض وتبحث عن الناس بصورة عشوائية في وسط القاهرة. وعلمنا أنه ليس هناك مجال للتظاهر ضد الحكومة في ذلك اليوم".

في 25 يناير/ كانون الثاني القت قوات الأمن القبض على نحو 200 من المتظاهرين والمارة من وسط القاهرة واعتقلتهم جميعاً في قسم شرطة الأزبكية.

المطرية وعين شمس

وفي 25 يناير/ كانون الثاني أيضاً، اندلعت المظاهرات بالمطرية أحد أحياء الطبقة العاملة في القاهرة. وأطلقت قوات الأمن الخرطوش والغاز المسيل للدموع لتفريق المحتجين. وألقى بعض المتظاهرين الحجارة والألعاب النارية على قوات الأمن وفي بعض الحالات أطلقوا عليهم الخرطوش كذلك. وردت قوات الأمن بإطلاق النار عشوائيا في حشود من المتظاهرين والمارة.

ارتفع عدد المتظاهرين على مدار اليوم. وفي مواجهة العنف المتزايد، انسحبت قوات الأمن إلى الوراء قبل ان تشتبك مع المتظاهرين لأكثر من أربع ساعات. واستخدمت قوات الأمن الذخيرة الحية في هذه الاشتباكات. وأخبر شهود عيان منظمة العفو الدولية بأن بعض المتظاهرين استخدموا أيضا الأسلحة النارية الأخرى.

استخدمت قوات الأمن أيضا الغاز المسيل للدموع وطلقات الخرطوش لتفريق المظاهرات في منطقة عين شمس القريبة. وقد رد المتظاهرون بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على قوات الأمن، وإطلاق الخرطوش عليهم. و استخدمت قوات الأمن وبعض المتظاهرين أيضا الأسلحة النارية الأخرى. وقال شهود عيان لمنظمة العفو الدولية إن قوات الأمن كانت تطلق النار عشوائيا في الحشود، فيما يبدو.

وتوفي ما لا يقل عن 17 شخصا في أعمال العنف في المطرية وعين شمس، وفقاً لمعلومات منظمة العفو الدولية. ومن بينهم طفل مسيحي في العاشرة، اسمه مينا ماهر، وكذلك أحد الأفراد من قوات الأمن.

توفي مينا ماهر، وهو صبي قبطي في العاشرة من عمره، بعد أن أصيب بعيار ناري في الرقبة. ووفقا للجنة المصرية للحقوق والحريات، فانه كان يحاول إنقاذ أحد أصدقائه عندما أرداه إطلاق النار قتيلاً. والظروف المحيطة بوفاة مينا غير واضحة. فقد أطلقت النار على مينا ماهر قبل وصول قوات الأمن. ولم تفتح النيابة التحقيق في مقتله بعدُ.

واطلعت منظمة العفو الدولية على وثيقة مسربة من مستشفى المطرية، و بها أسماء 13 شخصاً، من بينهم أحد ضباط الأمن، قتلوا في الاحتجاجات بعد اصابتهم بطلقات في الجزء العلوي من الجسم.

القبض و إساءة المعاملة

في 26 يناير/ كانون الثاني صرح وزير الداخلية بأن قوات الأمن اعتقلت خلال الأسبوع الماضي 516 شخصا لصلتهم بالمظاهرات. وادعى الوزير أن جميعهم من أنصار جماعة الإخوان المسلمين.

وقالت مؤسسة حرية الفكر والتعبير و المفوضية المصرية للحقوق و الحريات إنهما يعلما عن 200 شخصاً ألقي القبض عليهم في القاهرة وهم محتجزون في أقسام الشرطة ومعسكرات قوات الأمن المركزي في طرة والسلام. والمعسكرات التي يديرها الأمن المركزي تعتبر أماكن احتجاز غير رسمية حيث انها غير خاضعة للرقابة القضائية.

وأخبر بعض المحامين منظمة العفو الدولية بأن قوات الأمن اعتقلت نحو 200 من المتظاهرين والمارة في منطقة وسط المدينة، ومعظم خلال المظاهرات أمام نقابة الصحفيين وميدان عبد المنعم رياض وشارعي شريف و رمسيس. وكان من بينهم امرأة واحدة وما لا يقل عن تسعة أطفال محتجزين مع الكبار.

واقتادت قوات الأمن أولئك الذين احتجزتهم إلى قسم شرطة الأزبكية في وسط القاهرة. وبعد ذلك رفضت السماح للمحامين من التواصل مع المتظاهرين المقبوض عليهم في قسم الشرطة ، ونفت أنها تحتجز أي شخص هناك.

وفي اليوم التالي، قالت مكاتب النيابة العامة في القاهرة للمحامين عن المتظاهرين المعتقلين إن قوات الأمن لم تخطر النيابة عن أي احداث قبض من قبل الشرطة. ثم حاول المحامون تقديم شكاوى الاختفاء القسري إلى النائب العام من خلال المحامين العامين، لكنهم رفضوا قبولها.

وأخبر المحامون منظمة العفو الدولية بأن السلطات أفرجت في وقت لاحق عن 120 من بين 200 تم القبض عليهم بدون احالتهم الي النيابة العمة.

وفي مساء 26 يناير/ كانون الثاني أكدت نيابة قصر النيل أن هناك 79 رجلا وامرأة واحدة محتجزين في معسكر قوات الأمن المركزي في طرة و السلام. وأخبرت النيابة العامة المحامين بأنها سوف تبدأ التحقيقات الرسمية في اليوم التالي. وهذا القرار ينتهك كل من الدستور المصري وقانون الإجراءات الجنائية، اللذين ينصان على أن قوات الأمن يجب أن تحيل أي شخص يقبض عليه إلى السلطات القضائية خلال 24 ساعة من احتجازه.

حاول المحامون حضور التحقيقات التي أجرتها النيابة العامة عندما بدأت في صباح 27 يناير/ كانون الثاني. ومع ذلك، لم يسمح وكلاء النيابة في البداية إلا لعشرة محامين فقط بتمثيل 80 شخصا رهن الاحتجاز، ثم سمحوا في وقت لاحق بثلاثين محامياً. وذكر المحامون لمنظمة العفو الدولية أن تحقيقات النيابة استمرت أقل من ساعة، مع قيام وكلاء النيابة باستجواب مجموعات من 10 أشخاص على الأقل معا.

واتهمت النيابة العامة كل الأشخاص الثمانين بالتظاهر دون ترخيص، والهجوم على قوات الأمن، وتكدير السلم العام وتدمير الممتلكات العامة والخاصة وتقاعست عن اعتبار المسؤولية الجنائية لكل شخص على حدة. وكان الدليل الوحيد في القضية اثنين من اللافتات. الأولى راية تحمل شعار "كلنا خالد سعيد"، في إشارة إلى حالة شاب قتلته الشرطة قبل انتفاضة 2011. وكانت الثانية صورة الرئيس المعزول محمد مرسي.

وأمرت النيابة العامة باحتجاز جميع الأشخاص الثمانين لمدة أربعة أيام على ذمة التحقيقات. وقال المحامون لمنظمة العفو الدولية إن النيابة العامة قد اعتمدت كليا على محاضر الشرطة وشهود الشرطة وتحقيقات إدارة الأمن الوطني، التي ذكرت أن المتظاهرين استخدموا العنف ضد المتظاهرين.

و في 29 يناير 2015, امرت النيابة العامة بتجديد حبس ال80 شخص لمدة خمسة عشر يوم أخرين و لم تقم النيابة بالتحقيق و لكن اكتفت بمد الحبس بمشاهدة اربع مجموعات و كل مجموعة تتكون من عشرين متهم. و كان هناك ايضا ثلاثة من افراد الشرطة متواجدين اثناء تجديدات الحبس.

وأضاف المحامون أن نحو أربعة أشخاص أظهروا علامات وكدمات على أجسادهم من سوء المعاملة حين تم إلقاء القبض عليهم و في معسكرات الامن المركزي.

احمد عبد الجواد, 51 سنة تم القبض عليه بعد اداءه الصلاة في شارع رمسيس يوم 25 يناير 2015ز و قال المحامون لمنظمة العفو الدولية انه كان هناك سحجات و كدمات في الجانب الأيمن من وجهه و حول عينه. و قال احمد انه تعرض للضرب اثناء التحقيقات من قبل الشرطة و الامن الوطني عندما وجدو مصحف بجيبه. و تم سؤاله اثناء تحقيقات الشرطة عن المظاهرات و من ينظمها و من يمولها. و تم سؤاله أيضا عن انتمائه السياسي و اذا كان ينتمي الي جماعة الاخوان المسلمين. تم نقل احمد عبد الجواد لاحقا الي المستشفى لتلقي العلاج.

محمود زكريا, 14 سنة, تم ضربه اثناء تحقيقات الشرطة في معسكر السلام حتي كسر ذراعه و قد اخبر محمود النيابة العامة بذلك و لكنه مازال محتجز في معسكر طرة مع كبار السن.

اشرف محمد عبد المقصود, أستاذ جامعي, و تم القبض عليه من شارع رمسيس يوم 25 يناير. و قال محامي اشرف انه كان هناك جرح براسه نتيجة الاعتداء عليه اثناء تحقيقات الشرطة في معسكر السلام.

عبد الرحمن محمد عبد الرحمن, 14 سنة و يعمل صبي ميكانيكي و تم القبض عليه من شارع رمسيس عشوائيا حينما كان يحاول شراء بعض قطع الغيار. عبد الرحمن كان محتجز مع كبار السن في معسكر السلام و لكن تم نقله مؤخرا الي سجن الاحداث.

و قال محامون لمنظمة العفو الدولية ان من بين من تم القبض عليهم هم محمد دومة و محمد السيد عواد. محمد دومة هو شخص كفيف فقد بصره بعد اطلاق النار عليه في انتفاضة 2011 بينما محمد السيد عواد مصاب بشلل نصفي و هم متهمون بالاعتداء علي قوات الشرطة و محتجزون بمعسكر طرة.

وألقت قوات الأمن القبض على 21 شخصا على الاقل لصلتهم بالمظاهرات في المطرية والعجوزة. ويواجه هؤلاء الأشخاص اتهامات بالانتماء إلى جماعة محظورة، والتظاهر دون ترخيص، الاعتداء على قوات الامن واتلاف الممتلكات العامة والخاصة. وأمرت النيابة العامة باحتجازهم لمدة 15 يوما، ومرة أخرى اعتمدت اعتماداً كلياً على شهود الشرطة، ومحضر الشرطة والتحقيقات من قبل إدارة الأمن الوطني. ويقول محامو الدفاع عن هذه المجموعة إنه ليس هناك أي دليل ضدهم.

مهاجمة الصحفيين

هاجمت قوات الأمن أيضا الصحفيين الذين كانوا يغطون المظاهرات وقبضت عليهم. فذكرت مؤسسة حرية الفكر والتعبير أن قوات الأمن ألقت القبض على ستة على الأقل من الصحفيين وهاجمت خمسة آخرين.

وذكرت أورلا غورين مراسلة بي بي سي من عين شمس في تغريدة لها أن قوات الأمن المرتدين ملابس مدنية قد حذروا فريقها من أنهم سيطلقون النار عليهم إذا واصلوا التصوير في المنطقة.

وقال الصحفي أحمد الشريف الذي يعمل في موقع فيتوغيت Vetogate، وهو موقع إخباري على شبكة الإنترنت إن قوات الأمن ألقت القبض عليه وضربوه على رأسه ثم اقتادوه إلى قسم شرطة العمرانية. ثم أفرجت قوات الأمن عنه لاحقا دون توجيه تهمة له.

وأصيب الصحفي بجريدة الفجر عمرو عبد الرحمن بطلقات خرطوش بينما كان يغطي المظاهرة عند نقابة الصحفيين في وسط القاهرة. وقد تلقى الصحفي ثلاث طلقات في ساقه وذراعه ورأسه عندما فرقت قوات الأمن المظاهرة.

وألقت قوات الأمن القبض على اثنين من الصحفيين أثناء تغطيتهما للمظاهرات وما زالا رهن الاحتجاز. وهما الصحفي بموقع فيتوغيت حمدي بكري الذي تم القبض عليه في وسط القاهرة، ومراسل قناة اليوم السابع أحمد مسعود، تم القبض عليه بينما كان يغطي مظاهرات المطرية.